

Distr.: General
17 August 2022
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان

الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل

الدورة الحادية والأربعون

7-18 تشرين الثاني/نوفمبر 2022

التقرير الوطني المقدم عملاً بقراري مجلس حقوق الإنسان 1/5 و21/16*

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

* تصدر هذه الوثيقة من دون تحرير رسمي.



المحتويات

الصفحة

3مقدمة.	أولاً -
3المنهجية والعملية التشاورية.	ثانياً -
3الإطار العام لحماية وتعزيز حقوق الإنسان ولمكافحة التمييز.	ثالثاً -
3قبول الصكوك الدولية لحقوق الإنسان.	
4الإطار القانوني لحماية وتعزيز حقوق الإنسان ولمكافحة التمييز على الصعيد الوطني.	
5الإنجازات وأفضل الممارسات والتحديات والعقبات.	رابعاً -
5المساواة وعدم التمييز.	ألف -
5تعقب جرائم الكراهية.	
5الأقليات الإثنية.	
6المساواة بين الجنسين.	
9الإعاقة.	
10الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.	
10المثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية.	
11الأعمال التجارية وحقوق الإنسان.	باء -
11الأثر على حقوق الإنسان.	
12تجارة الأسلحة.	
12الرق الحديث والاتجار بالبشر.	
13ظروف الاحتجاز.	جيم -
13السجون.	
15المرافق العسكرية.	
15الفقر والرعاية الاجتماعية.	دال -
17التخفيف من آثار الفقر على الأطفال.	
18حقوق الطفل.	هاء -
18اتفاقية حقوق الطفل.	
19التصدي لاستغلال الأطفال وإيذائهم.	
19مبادئ حقوق الإنسان الأخرى.	واو -
19تدريب الموظفين العموميين في مجال حقوق الإنسان.	
20حقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب.	
21الاستجابة إلى جائحة كوفيد-19.	
22إنجازات أخرى.	

أولاً - مقدمة

1- ترحب المملكة المتحدة بالاستعراض الدوري الشامل الرابع لسجلها في مجال حقوق الإنسان. والاستعراض الدوري الشامل عملية بناءة تتيح للدول التعلم من بعضها البعض ومساعدة بعضها بعضاً في حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية. ولا تزال المملكة المتحدة ملتزمة التزاماً كاملاً بالاستعراض الدوري الشامل ونظام الأمم المتحدة لتقديم التقارير عن المعاهدات، إلى جانب تعزيز حقوق الإنسان على الصعيد الدولي. ومنذ الحوار الأخير الذي أجر في إطار الاستعراض الدوري الشامل في أيار/مايو 2017، قدمت المملكة المتحدة تقارير وردود إلى لجان معاهدات الأمم المتحدة ذات الصلة على النحو التالي: ردها على قائمة المسائل بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وتقريها الدوري السابع بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلى جانب وثقتها الأساسية المشتركة المحدثة، وتقريها عن السنة الواحدة بموجب اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (2020). وقد رحبنا أيضاً بأعضاء اللجنة الفرعية لمنع التعذيب التابعة للأمم المتحدة الذين زاروا المملكة المتحدة في أيلول/سبتمبر 2019. ويمكن الاطلاع على تقرير اللجنة الفرعية⁽¹⁾ ورد المملكة⁽²⁾ المتحدة على شبكة الإنترنت.

ثانياً - المنهجية والعملية التشاورية

2- يُكْمَل هذا التقرير التقريبي الدوري التي قدمتها المملكة المتحدة منذ عام 2017، ويقدم لمحة عامة عن التطورات الرئيسية التي حصلت منذ عملية الاستعراض الدوري الشامل في عام 2017 وتقريب منتصف المدة. ويغطي التقرير الأنشطة المنجزة في جميع أنحاء المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار والأقاليم التابعة للتاج. ويشمل مساهمات من الإدارات الحكومية في المملكة المتحدة بشأن المسائل الحصرية التي تتولاها حكومة المملكة المتحدة عن جميع أنحاء المملكة المتحدة وبشأن الأنشطة الخاصة بإنكلترا، والإدارات المفوضة والأنشطة المنجزة في المناطق المفوضة في اسكتلندا وويلز وأيرلندا الشمالية وأقاليم ما وراء البحار والأقاليم التابعة للتاج. ويغطي هذا التقرير الموضوعات الرئيسية التي جُمعت فيها توصيات عام 2017. ويعرض مرفق منفصل موقف المملكة المتحدة الحالي بشأن التوصيات المنبثقة عن عملية الاستعراض الدوري الشامل في عام 2017 باستخدام تصنيف مبسط لكل توصية إما على أنها "توصية مؤيدة" أو على أنها "توصية محاط بها علماً".

3- وفي أوائل عام 2022، عقدت حكومة المملكة المتحدة، إلى جانب الإدارات المفوضة، ثمانية أحداث من بعد للجهات صاحبة المصلحة بغرض الاسترشاد بها في إعداد هذا التقرير. وحضر هذه الأحداث أفراد من مجموعة واسعة من منظمات المجتمع المدني.

ثالثاً - الإطار العام لحماية وتعزيز حقوق الإنسان ولمكافحة التمييز

قبول الصكوك الدولية لحقوق الإنسان

4- حكومة المملكة المتحدة ملتزمة بحماية حقوق الإنسان واحترامها ولديها تقليد قديم العهد في ضمان حماية الحقوق والحريات داخل البلد والوفاء بالتزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان. وقد صدقت المملكة المتحدة على 7 من معاهدات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان البالغ عددها 9 معاهدات، ووضعت مجموعة من السياسات والتشريعات لإعمال الحقوق الواردة فيها.

5- وفيما يتعلق باتفاقية الأمم المتحدة لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، تعتقد حكومة المملكة المتحدة أن الإطار المحلي الحالي يمنع بالفعل الاعتقالات التعسفية، ويحظر التعذيب والمعاملة المهينة، ويحاسب وكالات الأمن والاستخبارات. كذلك فيما يتعلق باتفاقية الأمم المتحدة لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، ترى حكومة المملكة المتحدة أن حقوق العمال المهاجرين وأسرهم محمية بالفعل في التشريعات المحلية بواسطة قانون حدود المملكة المتحدة لعام 2007. وعلاوة على ذلك، يمنع قانون الرق الحديث لعام 2018 الرق والاتجار بالبشر ويوفر الحماية للضحايا. لذلك لا تعترف حكومة المملكة المتحدة حالياً بالتصديق على هذه الاتفاقيات.

6- وفي 21 تموز/يوليه 2022، صدقت المملكة المتحدة على اتفاقية اسطنبول، وهو ما يدل على التزامنا القوي بالتصدي للعنف بالنساء والبنات.

7- والحكومة الاسكتلندية ملتزمة بدمج اتفاقية حقوق الطفل في القانون المحلي الاسكتلندي. وفي عام 2020، وُسع نطاق تطبيق اتفاقية حقوق الطفل والبروتوكولين الاختياريين بشأن إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة وبيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية ليشمل غيرزوي وألديني⁽³⁾. وفي أيلول/سبتمبر 2017، وافقت جمعية الولايات في جزري بالإجماع على اقتراح يدعو إلى النظر في دمج اتفاقية حقوق الطفل⁽⁴⁾. وتعمل جزيرة مان مع حكومة المملكة المتحدة لتوسيع نطاق التصديق على البروتوكولين الاختياريين لاتفاقية حقوق الطفل ليشمل جزيرة مان. وفيما يتعلق بأقاليم ما وراء البحار، وُسع نطاق اتفاقية حقوق الطفل لتشمل سانت هيلينا، وسيسعى جبل طارق إلى توسيع نطاق هذه الاتفاقية.

8- وفي عام 2017، وُسع نطاق تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة بشأن القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بحيث يشمل برمودا وسانت هيلينا، وفي عام 2021 وُسع نطاقها إلى جزري.

9- وتواصل المملكة المتحدة النظر في موقفها بشأن قبول الحق في تقديم التماس فردي إلى الأمم المتحدة، خارج إطار اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وتعتقد أن هناك بالفعل قوانين محلية فعالة يمكن للأفراد عن طريقها التماس سبل انتصاف قابلة للإنفاذ إذا انتهكت حقوقهم.

الإطار القانوني لحماية وتعزيز حقوق الإنسان ولمكافحة التمييز على الصعيد الوطني

10- انتُخبت حكومة المملكة المتحدة على أساس التزام صريح "بتحديث قانون حقوق الإنسان ... لضمان وجود توازن مناسب بين حقوق الأفراد وأمننا القومي الحيوي وحكومتنا الفعالة". وقُدمت شرعة الحقوق إلى البرلمان في 22 حزيران/يونيه 2022⁽⁵⁾، وهي وتشكل الخطوة التالية في تطوير التزام المملكة المتحدة الدائم بحقوق الإنسان والحرية في ظل سيادة القانون. وستحل محل قانون حقوق الإنسان لعام 1998 وستواصل إنفاذ الحقوق الواردة في الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان في قانون المملكة المتحدة، وستوفر في محاكم المملكة المتحدة سبيل انتصاف من انتهاك أي من الحقوق المنصوص عليها في الاتفاقية. وسيؤدي هذا التحديث لإطار حقوق الإنسان في المملكة المتحدة إلى تحقيق توازن مناسب بين الحقوق والمسؤوليات والحرية الفردية والمصلحة العامة. وستعزز شرعة الحقوق حرية التعبير وتمكن محاكم المملكة المتحدة من تطبيق حقوق الإنسان في سياق المملكة المتحدة. وستضمن التوازن السليم بين مؤسساتنا المحلية إذ لن تغير محاكم المملكة المتحدة التشريعات بعد الآن تغييراً يتعارض مع نية البرلمان.

11- وحكومة المملكة المتحدة ملتزمة التزاماً راسخاً بالحكم الوارد في اتفاق بلفاست (الجمعة العظيمة) الذي ينص على تطبيق شرعة حقوق في أيرلندا الشمالية. وهناك حاجة إلى توافق الآراء، بما في ذلك بين أطراف أيرلندا الشمالية، قبل التوصل إلى أي اتفاق بشأن ما ينبغي أن تتضمنه شرعة الحقوق هذه.

رابعاً- الإنجازات وأفضل الممارسات والتحديات والعقبات

ألف- المساواة وعدم التمييز

12- تتبع حكومة المملكة المتحدة نهجاً منسقاً للتصدي لجميع أشكال التمييز على أساس الخصائص المحمية.

تعقب جرائم الكراهية

13- إن الجريمة، بما فيها جرائم الكراهية، غير مقبولة على الإطلاق. وموقف حكومة المملكة المتحدة واضح من حيث إنه ينبغي دعم الضحايا وأن مرتكبي تلك الاعتداءات يجب أن يشعروا بقوة القانون الكاملة.

14- وتولي حكومة المملكة المتحدة جريمة الكراهية اهتماماً جدياً؛ ونشرت خطة العمل المتعلقة بجرائم الكراهية (مكافحة الكراهية: خطة حكومة المملكة المتحدة للتصدي لجرائم الكراهية)⁽⁶⁾ في عام 2016 وخُذت في تشريع الأول/أكتوبر 2018. وحسنت الخطة الاستجابة إلى جميع أشكال جرائم الكراهية.

15- ونشرت لجنة القانون (الهيئة القانونية المستقلة التي تبقى قانون إنكلترا وويلز قيد المراجعة) مراجعتها الشاملة لقوانين جرائم الكراهية في كانون الأول/ديسمبر 2021. وبحث هذا الاستعراض نطاق التشريعات القائمة المتعلقة بجرائم الكراهية والنهج الذي تتبعه. وتتنظر حكومة المملكة المتحدة الآن في مقترحاتها. وسيجعل مشروع قانون السلامة على الإنترنت، المعروض حالياً على برلمان المملكة المتحدة، شركات التكنولوجيا مسؤولة أمام هيئة تنظيمية مستقلة، حفاظاً على سلامة مستخدميها في جميع أنحاء البلاد. وسوف يكرس في القانون ضمانات لحرية التعبير.

16- وفي 23 كانون الأول/ديسمبر 2021، نشرت الحكومة الاسكتلندية تقريراً عن تنفيذ الإجراءات المنصوص عليها في خطة عمل التصدي للتحيز وبناء مجتمعات متصلة⁽⁷⁾. ويبين التقرير التقدم المحرز في عدد من المجالات الرئيسية، مثل إنكاء الوعي بجرائم الكراهية وتشجيع الإبلاغ وضمان توافر بيانات وأدلة أفضل وأقوى عن خصائص جرائم الكراهية في اسكتلندا. كما ستشرع الحكومة الاسكتلندية قريباً في العمل مع شركاء التنفيذ الرئيسيين لتطوير استراتيجية جديدة بشأن جرائم الكراهية، لنشرها في عام 2022، وستدعم أيضاً تنفيذ قانون جرائم الكراهية والنظام العام (اسكتلندا) لعام 2021⁽⁸⁾، وهو ما سيفضي إلى تحديث التشريعات الحالية المتعلقة بجرائم الكراهية وتعزيز تلك التشريعات وتوسيعها.

17- وتمول حكومة ويلز المركز الوطني للإبلاغ عن جرائم الكراهية ودعم ضحاياها⁽⁹⁾، الذي تديره منظمة سايمرو لدعم الضحايا، والذي يعمل على توفير الدعم والمشورة المجانيين والسريين لجميع ضحايا جرائم الكراهية. وهذا الدعم متوافر على مدار الساعة كامل أيام الأسبوع. ويُقدم الدعم عبر الهاتف أو وجهاً لوجه أو على شبكة الإنترنت.

الأقليات الإثنية

18- في تشرين الأول/أكتوبر 2017، باشرت حكومة المملكة المتحدة تدقيق التفاوت العرقي لنشر بيانات حكومية حول التباينات العرقية، إلى جانب إطلاق موقع الحقائق والأرقام العرقية⁽¹⁰⁾. وقد حظي الموقع بترحيب دولي لنهجه المفتوح القائم على البيانات في تسليط الضوء على أوجه التباينات.

19- واستجابة إلى نتائج التدقيق، اتخذت الحكومة إجراءات لتحسين فهم التباينات في مجالات العدالة الجنائية والعمالة والصحة العقلية والتعليم. وفي عام 2020، أنشأت حكومة المملكة المتحدة اللجنة المستقلة المعنية بالتباينات العرقية والإثنية لاستعراض حالة التباينات في المملكة المتحدة، بتركيز خاص على التعليم والصحة والتوظيف والعدالة الجنائية. وفي 31 آذار/مارس 2021، نشرت اللجنة تقريرها المستقل⁽¹¹⁾. ونُشر رد حكومة المملكة المتحدة، بعنوان "بريطانيا الشاملة للجميع"⁽¹²⁾، في 17 آذار/مارس 2022، وتضمن خطة عمل لبناء مجتمع أكثر عدلاً وشمولاً. ويقترح المنشور أكثر من 70 إجراء لتحسين حياة وتجارب الأفراد في جميع أنحاء البلد.

20- وفي الفترة 2019-2021، خصصت الحكومة الاسكتلندية أكثر من 2,6 مليون جنيه إسترليني لتمويل المنظمات التي تعمل على تعزيز المساواة بين الأعراق. وفي آذار/مارس 2016، وضعت إطار المساواة العرقية لاسكتلندا 2016-2030، الذي يحدد رؤية المساواة العرقية في اسكتلندا⁽¹³⁾. وفي آذار/مارس 2021، نشرت التقرير النهائي لخطة عملها الثلاثية السنوات للمساواة العرقية⁽¹⁴⁾. وفي أيلول/سبتمبر 2021، نشرت الحكومة الاسكتلندية خطة الأولويات الفورية، التي ركزت على تحقيق انتعاش متساو ومناهض للعنصرية من جائحة كوفيد-19 لفائدة الأقليات العرقية الاسكتلندية⁽¹⁵⁾. وتعكف الحكومة الاسكتلندية أيضاً على وضع استراتيجية لمعالجة فارق الأجور بين الأعراق، وستنشر هذه الاستراتيجية في وقت لاحق من عام 2022، بهدف دعم وتشجيع أصحاب العمل على تحديد الفوارق في الأجور والخبرات بين الأقليات العرقية في مكان العمل. كما ستشجع أصحاب العمل على اتباع نهج نشط مناهض للعنصرية.

21- ونشرت حكومة ويلز خطة عمل ويلز لمناهضة العنصرية في 7 حزيران/يونيه 2022⁽¹⁶⁾. وشارك في إعداد الخطة مجتمعات السود والآسيويين والأقليات العرقية، وغيرهم من أصحاب المصلحة الرئيسيين في المسائل العرقية. وهي تهدف إلى بناء بلد مناهض للعنصرية بحلول عام 2030 وتدعو إلى عدم التسامح مطلقاً مع العنصرية بجميع أشكالها.

22- وأصدرت جزيرة مان قانون المساواة في عام 2017. وهو يوفر حماية شاملة من التمييز القائم على أسس متنوعة كثيرة. وتعمل غيرنزي على سن تشريعات لحماية الناس من التمييز على أسس مختلفة، بما في ذلك العرق، ما سيحسن امتثال الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.

المساواة بين الجنسين

23- يُعترف بالمملكة المتحدة بوصفها دولة رائدة على الصعيد العالمي في مجال نوع الجنس والمساواة، وهي لا تلتزم بضمان حماية النساء والفتيات من العنف فحسب، بل أيضاً بتحقيق المساواة للنساء والفتيات في جميع قطاعات المجتمع.

سوق العمل

24- تقلصت فجوة الأجور بين الجنسين في المملكة المتحدة بمقدار الربع تقريباً في السنوات العشر الماضية. إذ يجب على المنظمات التي تضم أكثر من 250 موظفاً في إنكلترا واسكتلندا وويلز أن تمتثل الآن اللوائح المتعلقة بالإبلاغ عن فوارق الأجور بين الجنسين، وأن تنشر سنوياً بيانات عن متوسط الفارق في الأجور بينهما؛ والفارق الوسيط في الأجور بين الجنسين؛ ومتوسط الفارق والفارق الوسيط في المكافآت بين الجنسين؛ ونسب الموظفين والموظفات الذين حصلوا على مكافأة؛ والفئات الربعية للمرتبات.

25- وفي تموز/يوليه 2021، التزمت حكومة المملكة المتحدة بحزمة جديدة من التدابير لتعزيز الحماية للمتضررين من التحرش في العمل، وذلك في إطار استراتيجية التصدي للعنف بالنساء والبنات (انظر أدناه). ويشمل ذلك التزامات بفرض واجب جديد على أصحاب العمل لمنع التحرش الجنسي في

مكان العمل، ودعم لجنة المساواة وحقوق الإنسان من أجل وضع مدونة لقواعد الممارسة بشأن التحرش في مكان العمل، وإعداد إرشادات جديدة لأصحاب العمل بشأن منع التحرش الجنسي في مكان العمل.

26- والتزمت الحكومة الاسكتلندية في برنامج الحكومة للفترة 2018-2019⁽¹⁷⁾ بدعم 2 000 من النساء اللواتي حصلن على استراحة مهنية في العودة إلى العمل. ويخصص برنامج الفترة 2021-2022 مليوني جنيه إسترليني لتمويل اثني عشر مشروعاً تدعم ما يصل إلى 1 500 امرأة في العودة إلى العمل⁽¹⁸⁾. وعلاوة على ذلك، نشرت الحكومة الاسكتلندية، في آذار/مارس 2019، خطة عمل "اسكتلندا أكثر إنصافاً للنساء: التصدي لفارق الأجور بين الجنسين"⁽¹⁹⁾، التي تحدد إجراءات لمعالجة فارق الأجور بين الجنسين بدراسة الدوافع والتأثيرات المتصلة بهذا الفارق في كل مرحلة من مراحل حياة المرأة. تم نشر تقرير محدث في آذار/مارس 2021 لضمان استمرار الخطة في دعم النساء بصورة فعالة أثناء الجائحة وبعدها⁽²⁰⁾.

مكافحة العنف بالنساء والبنات

27- منذ أن نشرت حكومة المملكة المتحدة أول دعوة لإنهاء العنف بالنساء والبنات في عام 2010، أُحرز تقدم كبير في مكافحة هذا العنف. وقد أُدرجت جرائم جديدة فيما يتعلق بأعمال التحكم أو الإكراه، وما يسمى "الإباحية الانتقامية"، وكشف عورة الغير، وعدم الحماية من تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية.

28- وشددت المملكة المتحدة كذلك العقوبات القصوى على المطاردة والتحرش؛ ووضعت حداً للإفراج المبكر التلقائي عن مرتكبي الجرائم العنيفة والجنسية؛ وأصدرت أوامر مدنية جديدة بشأن المطاردة ومنع الأذى الجنسي وتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية لتوفير حماية أفضل للضحايا والأفراد المعرضين للخطر؛ وفرضت على العاملين في الخطوط الأمامية واجباً إلزامياً بإبلاغ الشرطة بحالات تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية لدى الأطفال؛ وعززت الأدوات المتاحة للعاملين في الخطوط الأمامية - بما في ذلك وضع مجموعة من الإرشادات القانونية والتدريبات والموارد المتاحة عبر الإنترنت. وفي عام 2020، نشرنا استراتيجية المملكة المتحدة بشأن التصدي للاستغلال الجنسي والإيذاء والتحرش الجنسي في قطاع المعونة⁽²¹⁾ وسنواصل استخدام قدرتنا على التعبئة لتحسين المعايير والتعرف على الجناة ودعم الناجين والضحايا.

29- وسيعزز قانون العنف المنزلي لعام 2021 حماية ضحايا الإيذاء، مع ضمان شعور الجناة بقوة القانون الكاملة. وتشمل التدابير التي أدرجها القانون ما يلي:

- تعريف قانوني للعنف المنزلي لضمان فهمه فهماً صحيحاً من قبل المهنيين العاملين في ميادين حفظ النظام وإنفاذ القانون والصحة والإسكان والرعاية الاجتماعية والتعليم؛
- إنشاء مفوضية معنية بالعنف المنزلي بموجب القانون، لتوفير المساءلة للجمهور والوزراء بشأن أوجه القصور في تقديم الخدمات المنصوص عليها في القانون والممارسات العقيمة في مجال الخدمات؛
- إصدار إشارات وأوامر جديدة للحماية من العنف المنزلي والإيذاء المنزلي، سوف تساعد على منع الجناة من الاتصال بضحاياهم، فضلاً عن مطالبتهم باتخاذ خطوات إيجابية ومسؤولة لتغيير سلوكهم.

30- وأصدرت حكومة المملكة المتحدة أيضاً استراتيجيتين متكاملتين رئيسيتين هما: استراتيجية التصدي للعنف بالنساء والبنات لعام 2021 وخطة التصدي للعنف المنزلي لعام 2022. كما نشرت نسخة محدثة من بيان التوقعات الوطني، وبياناً محدثاً لدعم موقف الضحايا الذكور، واستجابت إلى جميع توصيات مفتشية صاحبة الجلالة للشرطة وخدمات الإطفاء والإنقاذ، بما في ذلك جعل العنف بالنساء والبنات جزءاً من متطلبات حفظ النظام الاستراتيجية.

31- وبناء على هذه التطورات، ترمع حكومة المملكة المتحدة في عام 2022 نشر إرشادات قانونية بشأن قانون العنف المنزلي لعام 2021 واستراتيجية جديدة لتمويل دعم الضحايا، بهدف التنسيق على نطاق الحكومة لتمويل الخدمات المقدمة إلى الضحايا، بما فيهم ضحايا العنف الجنسي.

32- وأنشأت الحكومة الاسكتلندية فريقاً عاملاً مستقلاً للنظر تحديداً في مسألة كره النساء في اسكتلندا وبحث ما إذا كان ينبغي تحديد جريمة قائمة بذاتها للتصدي للسلوك المعادي للمرأة، وما إذا كان ينبغي إضافة خاصية الجنس إلى الإطار التشريعي المتعلق بجرائم الكراهية⁽²²⁾. ونُشر تقرير الفريق العامل في آذار/مارس 2022 ونشرت الحكومة الاسكتلندية ردها عليه في نيسان/أبريل 2022، حيث ذكرت عزمها على التشاور بشأن مشروع القانون قبل عرضه على البرلمان⁽²³⁾.

33- وفي ويلز، أدى تنفيذ قانون العنف بالمرأة والإيذاء المنزلي والعنف الجنسي (ويلز) لعام 2015 (قانون العنف بالمرأة) إلى زيادة التدريب وتدعيم الإرشاد وتغيير الممارسات وتوضيح التوجيه الاستراتيجي في جميع قطاعات الخدمات العامة، ما كان له أثر شامل على حياة المتضررين. كما نشرت حكومة ويلز استراتيجية الوطنية الأولى بشأن العنف بالمرأة والإيذاء المنزلي والعنف الجنسي للفترة 2016-2021⁽²⁴⁾ ونشرت إطار التنفيذ (2018-2021)⁽²⁵⁾، الذي يحدد كيفية وفاء الحكومة بالالتزامات التي تعهدت بها في الاستراتيجية الوطنية.

34- وفي جزر، يوفر قانون الجرائم الجنسية لعام 2018 (جزر) حماية أكبر وطريقاً أوضح نحو العدالة. ويحدث القانون ويوضح تعريف عدد من الجرائم الجنسية، بما في ذلك التصوير الاحتمالي وتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، ويوضح مسألة الموافقة بتحديد ماهية الموافقة في القانون للمرة الأولى، ويحدد عدداً من الجرائم القائمة على عدم الموافقة.

35- وفي جزر كايمان، وفر قانون المطاردة (2018)، الذي سيخضع للمراجعة والتعديل في عام 2022، الحماية وسبل الانتصاف في الحالات التي تنطوي على مطاردة، ووضع إجراء لتقديم الشكاوى من أجل التحقيق في ادعاءات المطاردة.

الرعاية الصحية للمرأة

36- حكومة المملكة المتحدة مسؤولة عن الرعاية الصحية في إنكلترا وتشعر في أول استراتيجية لصحة المرأة في إنكلترا، مما يمثل إعادة ضبط في الطريقة التي يتم بها فحص صحة المرأة. ولضمان أن تعكس الاستراتيجية ما تعتبره النساء أولويات، أطلقنا، في آذار/مارس 2021، دعوة لمدة 14 أسبوعاً للحصول على أدلة وتجميع تجارب النساء ووجهات نظرهن فيما يتعلق باحتياجاتهن من الرعاية الصحية، وقد نُشرت نتائجها في نيسان/أبريل 2022⁽²⁶⁾. وستنشر الاستراتيجية الكاملة في وقت لاحق من هذا العام.

37- في عام 2021، أطلقت الحكومة الاسكتلندية خطة صحة المرأة⁽²⁷⁾ التي تهدف إلى تحسين النتائج والخدمات الصحية للنساء والبنات في اسكتلندا. وتبين الخطة الكيفية التي تعتم بها الحكومة الاسكتلندية الحد من الفوارق، بحيث تتمتع جميع النساء بأفضل صحة ممكنة طوال حياتهن. وتواصل حكومة ويلز إتاحة التمويل للسلطات المحلية لتوفير منتجات الدورة الشهرية مجاناً داخل المدارس والمجتمعات المحلية. كما يوفر التمويل لكليات التعليم الإضافي للغرض نفسه. ولا يزال التمويل، الذي يبلغ أكثر من 3,3 ملايين جنيه إسترليني، في المستوى ذاته الذي كان عليه في السنوات السابقة، وهو ما يدل على الالتزام المستمر بحفظ الكرامة أثناء الدورة الشهرية.

38- واتخذت حكومة المملكة المتحدة عدداً من الخطوات نحو إصلاح قانون الإجهاض في أيرلندا الشمالية. ووضع قانون أيرلندا الشمالية (تشكيل الجهاز التنفيذي وما إلى ذلك) لعام 2019 على عاتق

حكومة المملكة المتحدة واجباً بإصلاح قانون الإجهاض في أيرلندا الشمالية. وأدت التغييرات التشريعية إلى إلغاء تجريم الإجهاض فوراً بإزالة المادتين 58 و59 من قانون الجرائم ضد الأشخاص لعام 1861، وهو تعديل دخل حيز النفاذ في 22 تشرين الأول/أكتوبر 2019. ولا يجوز للشرطة إكمال أو مواصلة أي تحقيقات أو ملاحظات كانت جارية في ذلك الوقت، فيما يتعلق بالمادتين المذكورتين أعلاه من قانون الجرائم ضد الأشخاص.

39- وأقرت حكومة المملكة المتحدة لوائح الإجهاض (أيرلندا الشمالية) (رقم 2) لعام 2020، لتنظيم شروط الحصول على خدمات الإجهاض في أيرلندا الشمالية، وهي مبنية في تقرير عام 2018 للجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة⁽²⁸⁾، على النحو المطلوب في الفرع 9 من قانون تشكيل الجهاز التنفيذي. وأقرت حكومة المملكة المتحدة أيضاً لوائح الإجهاض (أيرلندا الشمالية) لعام 2021، التي تمنح وزير الدولة لشؤون أيرلندا الشمالية سلطة الإيعاز إلى إدارات أيرلندا الشمالية بتكليف خدمات الإجهاض، بما يتفق مع الشروط المنصوص عليها في لوائح عام 2020. وفي 22 تموز/يوليه 2021، أصدرت حكومة المملكة المتحدة توجيهاً إلى السلطة التنفيذية في أيرلندا الشمالية لتوفير خدمات الإجهاض في موعد أقصاه 31 آذار/مارس 2022.

40- وأصدرت حكومة المملكة المتحدة المزيد من اللوائح في أيار/مايو 2022 لإزالة جميع الحواجز أمام تكليف وزارة الصحة في أيرلندا الشمالية وتمويلها لخدمات الإجهاض. وينبغي لوزارة الصحة في أيرلندا الشمالية أن ترضي قديماً بتكليف الخدمات دون مزيد من التأخير. وإذا أخلت بذلك، فسوف يتدخل وزير الخارجية.

الإعاقة

41- تلتزم حكومة المملكة المتحدة بدعم الأشخاص ذوي الإعاقة والظروف الصحية، بما في ذلك مساعدتهم في العمل. وهي تعمل عن كثب في هذا الصدد مع الإدارات المفوضة في اسكتلندا وويلز وأيرلندا الشمالية. وخصصت حكومة المملكة المتحدة أكثر من 1,1 مليار جنيه إسترليني لدعم توظيف ذوي الإعاقة في الفترة من 2022-2023 إلى 2024-2025 في جميع أنحاء البلد. ويشمل ذلك تمويلاً لاستمرار الخطط التي تساعد الأشخاص ذوي الإعاقة على دخول القوى العاملة أو البقاء فيها، فضلاً عن تمويل بقيمة 156 مليون جنيه إسترليني لزيادة عدد المدربين المهنيين، الذين يدعمون الأشخاص ذوي الإعاقة في الحصول على عمل مناسب. ويدعم مخطط الثقة في الإعاقة⁽²⁹⁾ التزام حكومة المملكة المتحدة بتقليص الفجوة في توظيف ذوي الإعاقة، ويوفر لأصحاب العمل في جميع أنحاء المملكة المتحدة المعرفة والمهارات والثقة التي يحتاجونها لاجتذاب الأشخاص ذوي الإعاقة وتوظيفهم والاحتفاظ بهم وضمان تقدمهم في مكان العمل. ومن خلال برنامج "الوصول إلى فرص العمل"، يمكن للأشخاص ذوي الإعاقة في جميع أنحاء المملكة المتحدة الاستفادة من منح تصل قيمتها إلى 62 900 جنيه إسترليني للمساهمة في تكلفة الدعم أثناء العمل؛ ويشمل ذلك المعدات المتخصصة اللازمة لدعمهم في القيام بعملهم. وتدرك حكومة المملكة المتحدة أن الشفافية في توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة والاحتفاظ بهم وترقيتهم تجلب العديد من الفوائد في خلق بيئات عمل شاملة، وهي تتشاور حالياً بشأن دمج مكون الإعاقة في إبلاغ أصحاب العمل الكبار عن القوى العاملة. وستنشر النتائج والخطوات المقبلة في وقت لاحق من عام 2022.

42- وفي تموز/يوليه 2021، نشرت حكومة المملكة المتحدة وثيقة "تصميم الدعم المستقبلي: الورقة الخضراء للصحة والإعاقة"⁽³⁰⁾ التي تبحث سبل تحسين استجابة نظام الإعانات إلى احتياجات المنتهيين في الحاضر والمستقبل من خلال تحسين تجربتهم في الحصول على خدماتنا وتمكينهم من العيش المستقل والارتقاء بنتائج التوظيف. وتعتزم حكومة المملكة المتحدة الاستجابة لمشاورات الورقة الخضراء بنشر الكتاب الأبيض للصحة والإعاقة في وقت لاحق من هذا العام.

43- وأصبحت لوائح التمييز (الإعاقة) (جرزي) لعام 2018 تحتوي الإعاقة باعتبارها سمة محمية، وهو ما يمنح الأفراد الحق في تقديم شكوى إلى محكمة العمل والتمييز إذا ما اعتقدوا أنهم تعرضوا للتمييز في مجموعة واسعة من المجالات بما في ذلك: التوظيف والاستخدام والتعليم. وتعمل غيرنزي على سن تشريعات لحماية الناس من التمييز على أساس الإعاقة، ويتضمن برنامج استراتيجية الإعاقة والإدماج⁽³¹⁾ مسار عمل بشأن التوظيف المدعوم والعادي لمساعدة سكان الجزر من ذوي الإعاقة على دخول سوق العمل.

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

44- ينص قانون الرعاية لعام 2014 على أن تتحمل السلطات المحلية المسؤولية عن ضمان توافر مجموعة متنوعة من خدمات الرعاية والدعم الرفيعة الجودة والمستدامة للأشخاص ذوي الإعاقة، لما كانت هذه السلطات هي الأقدر على فهم احتياجات سكانها المحليين. ورؤية الإصلاح التي وضعتها حكومة المملكة المتحدة لمدة عشر سنوات تجعل من الناس محور الرعاية الاجتماعية، لضمان إمكانية الاختيار والسيطرة والحصول على الدعم الذي يحتاجونه ليعيشوا حياة مستقلة، ولتمكينهم من الحصول على رعاية ودعم ذوي جودة رفيعة. وأطلقت الحكومة نداء عاماً للحصول على أدلة تساعد في وضع خطة عشرية جديدة على نطاق الحكومة في مجال الصحة العقلية. ويجري التماس آراء الجمهور بشأن طائفة واسعة من الأسئلة، من الوقاية إلى الرعاية في حالات المشاكل العقلية الحادة. وهذا جزء أساسي من التزامنا "بالارتقاء بالمستوى" وتحسين النتائج وفرص الحياة المتفاوتة في جميع أنحاء البلاد.

45- ولا يزال منتدى المساواة لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة يتيح للجهات صاحبة المصلحة فرصة إسداء المشورة إلى حكومة ويلز بشأن القضايا الرئيسية التي تؤثر في الأشخاص ذوي الإعاقة في ويلز. وفي ضوء الشهادات الواردة من منتدى المساواة للأشخاص ذوي الإعاقة وغيرها من البيانات المتعلقة بأثر جائحة كوفيد-19 في الأشخاص ذوي الإعاقة، كلف وزير العدالة الاجتماعية (حكومة ويلز) أعضاء المنتدى بدراسة هذه المسألة. ونشر التقرير الناتج عن ذلك، والمعنون "مستبعدون: تحرير حياة الأشخاص ذوي الإعاقة وحقوقهم في ويلز في ما بعد جائحة كوفيد-19"⁽³²⁾، في 2 تموز/يوليه 2021، إلى جانب رد الحكومة عليه. وأنشأ الوزير الأول فرقة عمل يقودها الوزير للمضي قدماً في العمل على معالجة أوجه عدم المساواة التي أبرزها التقرير والإشراف على تنفيذ الإجراءات بالتعاون مع الشركاء في القطاعات العام والخاص والتطوعي.

46- ونشرت الحكومة الاسكتلندية في آذار/مارس 2021 خطتها المعنونة "الإعاقات التعليمية/الذهنية والتوحد: نحو خطة التحول"⁽³³⁾، بهدف تحديد الإجراءات اللازمة لتشكيل الدعم والخدمات والمواقف لضمان احترام وحماية حقوق الإنسان للأشخاص المصابين بالتوحد والأشخاص ذوي الإعاقات التعليمية/الذهنية وتمكينهم من عيش حياتهم مثل غيرهم.

المثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية

47- أقرت حكومة المملكة المتحدة زواج المثليين في إنكلترا وويلز في عام 2013 واعتمدت لوائح لإتاحة الشراكات المدنية بين الجنسين في عام 2019. كما سنت حكومة المملكة المتحدة تشريعات لاعتماد زواج المثليين والشراكات المدنية بين الجنسين في أيرلندا الشمالية، بموجب الصلاحيات الواردة في الفرع 8 من قانون أيرلندا الشمالية (الجهاز التنفيذي) لعام 2019⁽³⁴⁾.

48- وتواصل الحكومة الاسكتلندية تنفيذ توصيات الفريق العامل المعني بالتعليم الشامل للمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين. وعلاوة على ذلك، وُفّر عن طريق صندوق المساواة وحقوق الإنسان تمويل يزيد عن 3 ملايين جنيه إسترليني على مدى الفترة من

عام 2021 إلى عام 2024 للمنظمات التي تعمل على تعزيز المساواة لفائدة المثليات والمتليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية في اسكتلندا. وتوفر هذه الأموال الدعم لمجموعة من المبادرات، بما في ذلك العمل على التصدي لجرائم الكراهية، وتعزيز الالتزام بإصلاح تشريعات الاعتراف بنوع الجنس، وفتح خط لمساعدة المثليات والمتليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية، وتنفيذ مشروع لإرشاد العمل بشأن المساواة لفائدة حاملي صفات الجنسين. وأنشأت الحكومة الاسكتلندية فريق خبراء استشارياً لحظر التحويل الجنسي، وعقد الفريق اجتماعه الافتتاحي في 31 آذار/مارس 2022. وسوف يبحث التدابير التشريعية وغير التشريعية اللازمة لإنهاء ممارسات التحويل.

49- وتقوم حكومة ويلز بوضع خطة عمل قوية وشاملة بشأن المثليات والمتليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية لتدعيم أشكال الحماية المقررة لفائدتهم وتعزيز المساواة للجميع وتنسيق الإجراءات الطموحة على نطاق الحكومة وخارجها. ويهدف المشروع المتعلق بجرائم الكراهية في المدارس إلى تزويد التلاميذ في أكثر من 150 مدرسة بمهارات التفكير النقدي لتمكينهم من تحديد المعلومات الخاطئة والروايات البغيضة.

50- وقد وفّت حكومة المملكة المتحدة الآن بجميع التزاماتها المتعلقة بإضفاء الشرعية على الزواج المثلي والزواج المدني بين الجنسين في أيرلندا الشمالية. فعلى سبيل المثال، أصبح بإمكان الأزواج المثليين في أيرلندا الشمالية، بعد اعتماد لوائح الزواج (الأزواج من جنس واحد) والشراكة المدنية (الأزواج من الجنسين) (أيرلندا الشمالية) لعام 2019⁽³⁵⁾، في كانون الثاني/يناير 2020، أن يتمتعوا بالمساواة في العلاقات القانونية والحقوق والمزايا والاستحقاقات ذات الصلة كما هي الحال في سائر أنحاء المملكة المتحدة. وبموجب لوائح الزواج والشراكة المدنية (أيرلندا الشمالية) (رقم 2) لعام 2020⁽³⁶⁾، بات من الممكن تحويل الشراكات المدنية المثلية إلى زواج في غضون 3 سنوات.

51- وزواج المثليين قانوني في غيرنزي منذ عام 2017⁽³⁷⁾. ويُحظر التمييز على أساس الميل الجنسي في سانت هيلينا وأصبح زواج المثليين قانونياً هناك منذ عام 2017.

باء - الأعمال التجارية وحقوق الإنسان

الأثر على حقوق الإنسان

52- تلتزم حكومة المملكة المتحدة التزاماً كاملاً بتنفيذ مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، وقد كانت أول بلد يضع خطة عمل وطنية استجابة لهذه المبادئ. وتعكس خطة العمل الوطنية الإجراءات التي اتخذتها حكومة المملكة المتحدة لمساعدة الشركات العاملة محلياً وخارجياً على الوفاء بمسؤولياتها عن احترام حقوق الإنسان. وقد نُشر في عام 2020 تحديث بشأن التقدم المحرز⁽³⁸⁾.

53- وصدقت المملكة المتحدة على اتفاقية منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وهي ملتزمة بتعزيز المبادئ التوجيهية لهذه المنظمة؛ وهي مجموعة من المبادئ والمعايير الطوعية بشأن الممارسات التجارية المسؤولة، بما يشمل حقوق الإنسان ومعايير العمل والبيئة. وقد أنشئت نقطة الاتصال الوطنية لتعزيز المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وهي تدير أيضاً آلية تظلم غير قضائية لتقييم حالات عدم تقييد الشركات المزعم بالمبادئ التوجيهية، وتوفر منصة للوساطة والتوفيق. وقد أفضت حالات عديدة إلى تغيير سياسة الشركة بحيث تتماشى مع المبادئ التوجيهية. وقد حرصت آلية الشكاوى هذه على أن تفهم الشركات في المملكة المتحدة وتطبق معايير حقوق الإنسان المعترف بها دولياً في عملياتها وسلاسل إمداداتها.

54- وتعمل الحكومة الاسكتلندية على تنفيذ مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية وشكلت فريقاً توجيهياً لوضع خطة عمل وطنية. وتشجع الحكومة الاسكتلندية الشركات التي يقع مقرها في اسكتلندا على اعتماد ممارسات تجارية أخلاقية، وبذل العناية الواجبة المناسبة فيما يتعلق بشركائها التجاريين، وإدراك ظروف العمل المحلية في أسواق التصدير. ويمكن للشركات، في هذا الصدد، الاتصال بدائرة مخاطر الأعمال التجارية في الخارج⁽³⁹⁾، وهي دائرة تابعة لحكومة المملكة المتحدة توفر للمصدرين تحليلاً للأسواق الخارجية، بما في ذلك المخاطر المحتملة، مثل انتهاكات حقوق الإنسان والرشوة والفساد والنشاط الإجرامي.

تجارة الأسلحة

55- بخصوص صادرات الأسلحة، تأخذ حكومة المملكة المتحدة مسؤولياتها على محمل الجد، وتقيم بدقة كل طلب على أساس كل حالة على حدة في ضوء معايير تراخيص الصادرات الاستراتيجية⁽⁴⁰⁾. وتوفر هذه المعايير إطاراً شاملاً لتقييم المخاطر تُدرس من خلاله طلبات تراخيص التصدير، ويقتضي النظر في أثر توفير معدات الأسلحة. ويحدد البيان الوزاري المكتوب (8 كانون الأول/ديسمبر 2021)⁽⁴¹⁾ معايير التقييم الواجب تطبيقها على طلبات الترخيص لصادرات السلع الخاضعة للرقابة. ويعرض تدابير جديدة لمعالجة أوجه القصور في مراقبة الاستخدام النهائي العسكري⁽⁴²⁾ من خلال السماح لحكومة المملكة المتحدة بمراقبة المواد المعدة للاستخدام من قبل الجيش أو الكيانات شبه العسكرية أو قوات الأمن أو الشرطة في الواجهات الخاضعة لحظر الأسلحة. وينطبق هذا على المواد التي يمكن أن يكون لتصديرها تأثير سلبي في الأمن القومي، أو السلم في المملكة المتحدة أو في دولة حليفة، أو يمكن أن تساهم في انتهاكات حقوق الإنسان.

الرق الحديث والاتجار بالبشر

56- إن الحكومة ملتزمة بالتصدي لجرائم الرق الحديث البشعة، وبضمان تزويد الضحايا بما يلزمهم من دعم للبدء في إعادة بناء حياتهم، وبملاحقة المسؤولين عنها. وفي ظل رئاسة المملكة المتحدة لمجموعة السبعة، أقر وزراء التجارة بأن السياسة التجارية تشكل إحدى الأدوات المهمة في بناء نهج شامل إزاء منع العمل الجبري وتحديده والقضاء عليه في سلاسل الإمداد العالمية، والتزموا بالعمل من أجل القضاء عليه⁽⁴³⁾.

57- ونشرت حكومة المملكة المتحدة، في 26 آذار/مارس 2020، أول بيان حكومي في العالم بشأن الرق الحديث⁽⁴⁴⁾، وهو بيان يحدد الخطوات المتخذة لمعالجة الرق الحديث في سياق المشتريات الحكومية وسلاسل الإمداد. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2021، نشرت جميع الإدارات الحكومية الوزارية في المملكة المتحدة أول بيانات سنوية عن الرق الحديث. وفي 24 آذار/مارس 2021، أعلنت الحكومة عن استعراض استراتيجية الرق الحديث لعام 2014. وستسمح لنا الاستراتيجية المنقحة بالبناء على التقدم الكبير الذي أحرزناه حتى الآن، وبتكييف نهجنا مع الطابع المتطور لهذه الجرائم الفظيعة، ومواصلة قيادتنا للجهود الدولية الرامية إلى التصدي للرق الحديث. ونتوقع نشر الاستراتيجية في الأشهر المقبلة.

58- ووضعت حكومة ويلز أيضاً مدونة ممارسات التوظيف الأخلاقي في سلاسل الإمداد، لضمان اتخاذ منظمات القطاع العام خطوات في سبيل الحد من مخاطر الرق الحديث والاستغلال في سلاسل إمداداتها. وتحدد المدونة 12 التزاماً من بينها التصدي للممارسات غير الأخلاقية وغير القانونية مثل العمل الحر الزائف، والاستخدام الجائر للعقود المغفلة الساعات. ومنذ نشر المدونة في عام 2017، وقعت أكثر من 400 منظمة هذه الوثيقة.

59- وتستثمر المملكة المتحدة في البحوث المتعلقة بعوامل منع الرق، فضلاً عن تقييم مخاطر الرق الحديث في وضع السياسات، لضمان التقليل إلى أدنى حد من فرص الاستغلال. وفي الفترة 2020-2021، واصلنا دعم مركز سياسات ومعلومات الرق الحديث، الذي يتلقى استثمارات بقيمة 10 ملايين جنيه إسترليني لتحديث قاعدة البيانات التي تدعم استجابتنا السياسية إلى العبودية الحديثة. ويطلب المركز إجراء بحوث جديدة ومبتكرة لتعزيز قاعدة البيانات وتحسين فهم هذا الخطر السريع التطور وتوجيه الموارد نحو المخاطر ومواطن القصور الرئيسية.

60- ويقتضي قانون الرق الحديث لعام 2015 من شركات المملكة المتحدة التي يبلغ حجم مبيعاتها 36 مليون جنيه إسترليني أو أكثر نشر بيان حول الخطوات التي اتخذتها لمنع الرق الحديث في عملياتها إمداداتها، لكل سنة مالية⁽⁴⁵⁾. في كانون الثاني/يناير 2021، أعلنت الحكومة عن خطط لفرض عقوبات مالية على المنظمات التي تخل بنشر بيانات الرق الحديث السنوية. وبناء على هذه الالتزامات، أطلقت الحكومة في آذار/مارس 2021 سجلاً إلكترونيًا وطنياً لبيانات الرق الحديث⁽⁴⁶⁾. وقُدّم منذ إطلاق السجل أكثر من 7 800 بيان عن أكثر من 26 000 منظمة. وسيغدو من واجب المنظمات المعنية مستقبلاً تقديم بياناتها إلى السجل.

61- وتلتزم حكومة المملكة المتحدة بضمان التعرف على ضحايا الرق الحديث و/أو الاتجار بالبشر وتزويدهم بما يلزمهم من دعم للبدء في إعادة بناء حياتهم، وذلك من خلال آلية الإحالة الوطنية. وتضمن آلية الإحالة الوطنية حماية الضحايا ودعمهم استناداً إلى احتياجاتهم الفردية للتعافي، مع التركيز على الاستفادة الجيدة من الخدمات الرئيسية المتوفرة. وعلاوة على ذلك، بدأت منظمة جيش الخلاص، في 4 كانون الثاني/يناير 2021، في تنفيذ عقد رعاية ضحايا الرق الحديث الذي تموله الحكومة لمدة خمس سنوات، وهو يقدم خدمة قائمة على الاحتياجات تتماشى مع متطلبات فرادى الضحايا.

62- وقد سُجل على مدى العام الماضي تحسن مستمر في النشاط التشغيلي للتصدي للرق الحديث، في إطار جهد شمل مجموعة من وكالات إنفاذ القانون. وازداد عدد مدهامات الشرطة منذ اعتماد قانون الرق الحديث، من 188 مدهامة في كانون الأول/ديسمبر 2016 إلى ما لا يقل عن 4 388 مدهامة في أيار/مايو 2022. وقد استثمرنا، في إطار برنامج مكافحة الرق الحديث والجرائم المنظمة المتعلقة بالهجرة، مبلغاً إضافياً قدره 1,4 مليون جنيه إسترليني في أعمال حفظ النظام في الفترة 2022/2023 علاوة على التمويل الأساسي للشرطة، بغية دعم الشرطة في تحسين الاستجابة للرق الحديث والصلوات بالجريمة المنظمة المتعلقة بالهجرة، فضلاً عن المضي قدماً بالعمل الرامي إلى زيادة الملاحظات في قضايا الرق الحديث. وتعمل حكومة المملكة المتحدة أيضاً عن كثب مع شركاء العدالة الجنائية لضمان محاكمة المزيد من المجرمين، ومع الهيئة المعنية بزعماء العصابات وإساءة معاملة العمال بهدف وضع حد لمن يستغلون العمال الضعفاء في إطار العمل الجبري.

جيم - ظروف الاحتجاز

السجون

63- في إنكلترا وويلز، التزمت حكومة المملكة المتحدة بتوفير 20 000 مكان إضافي في السجون بحلول منتصف العقد الثالث من الألفية. ويركز التصميم الجديد على النشاط الهادف، بما في ذلك إنشاء 16 فصلاً دراسياً في كل سجن لمساعدة السجناء على اكتساب المؤهلات، و500 مكان في ورشات العمل في كل سجن. وستزود هذه التدابير المجرمين بالمهارات اللازمة للمستقبل، ما يجعلهم أكثر قابلية للتوظيف وأقل عرضة للعودة إلى الإجرام.

64- وسُجِلت أيضاً زيادة كبيرة في الاستثمار في صيانة رأس المال لتحسين الظروف المتدهورة في سجون إنكلترا وويلز. وسيوفر هذا الاستثمار تحسينات لتجهيزات السلامة من الحرائق في حوالي 30 000 مكان سجن بنهاية الفترة 2024-2025، وسيتيح الاستعاضة عن أماكن الإقامة المؤقتة المتهالكة بوحدات جزئية جديدة محسنة، والقيام بتحديثات كبيرة في مرافق الإيداع، وتجديد الأصول الحيوية مثل النوافذ والكهرباء والتدفئة وأنظمة الصرف الصحي. وقد نجح مقدمو خدمات إدارة المرافق المتعاقدون في الحفاظ اشتغال الأصول الحيوية بالإضافة إلى ضمان إصلاح ما يقرب من 10 000 زنزانة كل سنة لإتاحة العودة إلى استخدامها بسرعة بعد أعمال التخريب.

65- واعتباراً من تشرين الثاني/نوفمبر 2018، شرعت حكومة المملكة المتحدة في تنفيذ عملية خطة التحدي والدعم والتدخل في جميع سجون الكبار بإنكلترا وويلز بهدف تحسين القدرة على تحديد الأشخاص الذين يُحتمل أن يصدر عنهم سلوك عنيف وإدارة حالاتهم. وواصلت دائرة السجون تطوير مجموعة أدوات لتحديد المخاطر ومساعدة الموظفين على فهم العوامل التي يمكن أن تهدد السلامة، بما في ذلك العوامل الأكثر انتشاراً لدى الوصول، فضلاً عن تلك التي قد تظهر وتتطور أثناء فترة احتجاز السجين. وتشكل الديون، وخاصة منها الديون المتصلة بالمخدرات، عاملاً مهماً من عوامل العنف في جميع السجون. وكانت مصلحة السجون في المملكة المتحدة أول من أقر اختبار المخدرات الإلزامي فيما يتعلق بالمؤثرات النفسانية الجديدة وجعلت من حيازتها في السجن جريمة جنائية. ودُرب أكثر من 300 كلب خصيصاً للكشف عن تلك المواد. وتتلقى المؤسسات الدعم لإقرار حوافز أماكن العيش الخالية من العقاقير بهدف تمكين السجناء الذين يسعهم إثبات أنهم لا يتعاطون المخدرات من الحصول على دعم مكثف لتلبية احتياجاتهم بصورة أفضل. وتواصل السجون العمل عن كثب مع دائرة الصحة الوطنية من أجل تعزيز تقديم خدمات مكافحة تعاطي العقاقير.

66- واستخدمت توجيهاً دائرة الصحة الوطنية، والبحوث الأكاديمية، وخدمات الصحة العقلية للمرضى الداخليين، والمعلومات الواردة من أفرقة التركيز المعنية بالسجناء لوضع إرشادات للموظفين بشأن دعم الأشخاص الذين يؤذون أنفسهم داخل سجون إنكلترا وويلز. فعلى سبيل المثال، تتضمن الحزمة التدريبية لمهارات دعم السلامة وحدات عن الانتحار وإيذاء النفس، وتوفر نسخة منقحة من نهج التقييم والرعاية في الحجز وإدارة حالات العمل الجماعي تركيزاً محسناً على تحديد المخاطر والمحفزات وعوامل الحماية ومعالجتها. وتواصل حكومة المملكة المتحدة تقديم منحة سنوية لبرنامج "المستمعين" المدعوم من منظمة السامريين⁽⁴⁷⁾، الذي يدرّب سجناء مختارين على تقديم الدعم العاطفي لرفاقهم السجناء. وقُدّم المزيد من التمويل لإنشاء خدمة مساعدة، وتوفير دعم إضافي للسجون في الفترة التي تلي عملية انتحار، من أجل الحد من خطر حدوث المزيد من هذه الوفيات.

67- وطوال جائحة كوفيد-19، كانت عمليات السجون في إنكلترا وويلز تسترشد بمشورة الصحة العامة وممارساتها؛ وعلى وجه الخصوص، نُفذ لفائدة الموظفين والسجناء برنامج شامل للكشف عن مرض كوفيد-19، إلى جانب التدخلات غير الصيدلانية وضوابط التعايش الداخلي لمنع نقشي المرض وإدارته. وبالإضافة إلى ذلك، أُجري تحليل مبكر لمياه الصرف الصحي في مجموعة من السجون لاختبار القدرة على الكشف المبكر عن مرض كوفيد-19. وقد تمكن السجناء من الحصول على لقاحات كوفيد-19 ومعززاتها بالتزامن مع حصول عامة السكان عليها، دعماً لمبدأ "التكافؤ" في الحصول على الرعاية الصحية في السجون. ويجري، بصورة أعمّ، دعم إصلاح نظام السجون بضمن أن تركز نماذج النظام الجديد على الصحة والرفاه مع الاعتماد على قاعدة أدلة قوية للعلاج بالعمل تقوم على دراية دائرة الصحة الوطنية.

68- والحكومة الاسكتلندية مسؤولة عن نظام السجون الاسكتلندي. وتراقب دائرة السجون الاسكتلندية سجناءها وحيثما تظهر مواطن الضغط، تُتخذ قرارات لنقل الأفراد بين المؤسسات. واستمرت، في الفترة ما بين 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2021 و7 شباط/فبراير 2022، المشاورة المتعلقة بترتيبات الإفراج بكفالة في اسكتلندا. وتوخت المشاورة استقاء الآراء حول إضفاء الطابع الرسمي على سلطات الإفراج التنفيذية، واللجوء مستقبلاً إلى حظر التجول بتطبيق الحبس المنزلي، واستخدام المراقبة الإلكترونية، فضلاً عن تبسيط الإطار القانوني المتعلق بقرارات الكفالة والحبس الاحتياطي.

69- ونشرت هيئة تفتيش السجون في اسكتلندا المعايير المنقحة لتفتيش ومراقبة السجون في أيار/مايو 2018⁽⁴⁸⁾. وتوضح المعايير المنقحة النهج القائم على حقوق الإنسان الذي تتبعه الهيئة في تفتيش السجون الاسكتلندية ورصدها. وما فتئت دائرة السجون الاسكتلندية تعمل على تنفيذ أولويات تحديث السجون الاسكتلندية. ويشمل ذلك مركز احتجاج النساء الجديد والسجنين البديلين لسجني إنفرنس وبارلني، المتوقع بدء تشغيلها في الأعوام 2022 و2024 و2026 على التوالي.

70- ويظهر التقرير السنوي والحسابات السنوية لدائرة السجون الاسكتلندية للفترة 2020-2021⁽⁴⁹⁾ حدوث انخفاض في جميع أنواع الاعتداءات التي تقع في سجون اسكتلندا. ويشمل ذلك انخفاضات في "اعتداءات السجناء الخطيرة على الموظفين" وفي "اعتداءات السجناء البسيطة أو غير المتسببة في إصابات على الموظفين". وسُجلت كذلك انخفاضات في "اعتداءات السجناء الخطيرة على السجناء" التي تراجعاً في الفترة 2020-2021 إلى 67 حالة مقارنة بما يعادل 112 حالة في الفترة 2019-2020.

71- وتعمل دائرة السجون الاسكتلندية على وضع استراتيجية جديدة للصحة والرفاه تسلم بالتعديلات المتزايدة والمشاكل الصحية الأساسية للسجناء مقارنة بالسكان عامة، وستوفر الإطار الشامل لجميع الاستراتيجيات المتصلة بالصحة. وتعكف الدائرة أيضاً على وضع استراتيجية للعمل مع النساء المحتجزات. وستحدد هذه الاستراتيجية خطاً عملية وأدوات وخدمات خاصة بنوع الجنس، تقوم على معرفة بالصدمات وتتوافق مع احتياجات النساء المحتجزات وخصائصهن المحددة. وستشمل أيضاً دعم النهوض بالصحة العقلية والبدنية للمرأة ورفاهها وتعافيها من الإدمان.

72- وتكفل سجون صاحبة الجلالة في أنغيلا التقيد الصارم بقواعد مانديلا، وخاصة منها المتعلقة بالرعاية الصحية للسجناء. وبالمثل، بُدلت في سانت هيلينا جهود لتحسين الظروف العامة للزنازات، ووضعت خطط لبناء سجون جديدة تتفق مع معايير المملكة المتحدة.

المرافق العسكرية

73- تواصل المملكة المتحدة بذل كل جهد ممكن للتحقيق، أو دعم التحقيقات التي تجريها الوكالات الشريكة، في أي ادعاءات تتعلق بسوء سلوك أفراد الجيش البريطانيين بسرعة وفعالية. وقد بذلت حكومة المملكة المتحدة جهوداً لا يستهان بها لضمان إجراء تحقيقات كاملة في الادعاءات الناشئة عن عمليات منفذة في العراق وأفغانستان وأماكن أخرى من العالم واستخلاص الدروس المستفادة. كما أجرت حكومة المملكة المتحدة استعراضين خارجيين لنظام القضاء العسكري - هما استعراض⁽⁵⁰⁾ لاينز واستعراض هنريكيس⁽⁵¹⁾ - لضمان أن تتوفر لنظام القضاء العسكري أحدث المهارات والعمليات وأن يظل مناسباً للغرض.

دال - الفقر والرعاية الاجتماعية

74- تلتزم حكومة المملكة المتحدة باتباع نهج مستدام وطويل الأجل لمكافحة الفقر. وتُظهر أحدث البيانات المنشورة أن عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع انخفض في الفترة 2020-2021

بما يعادل 1,2 مليون شخص، بمن في ذلك 200 000 طفل، قبل خصم تكاليف السكن، مقارنة بالفترة 2009-2010. ويستند نهج حكومة المملكة المتحدة إلى أدلة واضحة على أن العمل، لا سيما العمل بدوام كامل، يقلل إلى حد كبير من مخاطر الفقر. وتُظهر أحدث الإحصاءات المتعلقة بفقر العاملين في الفترة 2019-2020 أنه حيثما كان كلا الوالدين يعملان بدوام كامل، فإن احتمال عيش الأطفال في الفقر (المدق، قبل خصم تكاليف السكن) لا يساوي إلا 3 في المائة، مقارنة بنسبة 42 في المائة حيثما كان أحد الوالدين أو الزوجين كليهما يعملان بدوام جزئي. وتوجد في المملكة المتحدة 1,3 مليون وظيفة شاغرة، وتساعد الخطة الحكومية الموسعة للوظائف الممولة بمليارات الجنيهات الإستراتيجية المزيد من الناس في العثور على عمل وزيادة أجورهم. وفي آذار/مارس 2022، كان عدد الأسر المعيشية التي لا عمل لديها قد انخفض بنحو مليون أسرة وعدد أطفال الأسر التي لا عمل لديها قد انخفض بنحو 540 000 طفل مقارنة بعام 2010.

75- وللمملكة المتحدة نظام رعاية اجتماعية قوي. وتتفق حكومة المملكة المتحدة في الفترة 2022-2023 أكثر من 254 مليار جنيه إسترليني عن طريق نظام الرعاية الاجتماعية (المملكة المتحدة)، بما في ذلك 108 مليارات على الأشخاص في سن العمل (في جميع أنحاء إنكلترا واسكتلندا وويلز)، و134 ملياراً على المتقاعدين. وتقدم حكومة المملكة المتحدة ما قيمته 37 مليار جنيه إسترليني لدعم تكلفة المعيشة في الفترة نفسها، بما في ذلك مبلغ بقيمة 650 جنيها يُصرف على دفعتين للأشخاص المؤهلين للحصول على إعانة على أساس إمكاناتهم. وتشمل المساعدات أيضاً 500 مليون جنيه إسترليني إضافية لمساعدة الأسر في جميع أنحاء المملكة المتحدة على تحمل تكلفة الضروريات، بحيث وصل إجمالي التمويل المخصص لهذا النوع من الدعم إلى 1,5 مليار جنيه منذ تشرين الأول/أكتوبر 2021. وفي إنكلترا، سيُسلّم هذا التمويل اعتباراً من تشرين الأول/أكتوبر عن طريق صندوق دعم الأسر المعيشية الذي يقدم بالفعل دعماً بقيمة 421 مليون جنيه إسترليني في الفترة بين نيسان/أبريل وأيلول/سبتمبر 2022. وستحصل الإدارات المفوضة على 79 مليون جنيه إسترليني إضافية بواسطة آلية بارنيت⁽⁵²⁾.

76- وحكومة المملكة المتحدة ملزمة قانوناً⁽⁵³⁾ بإنجاز استعراض سنوي لمعدلات الإعانات والمعاشات التقاعدية لتحديد ما إذا كانت قد حافظت على قيمتها إزاء المستوى العام للأسعار، أو في بعض الحالات، الإيرادات. وفي نيسان/أبريل 2020، زادت الإعانات الخاصة بالأشخاص في سن العمل من على أساس مؤشر أسعار استهلاك بلغ 1,7 في المائة. وفي نيسان/أبريل 2021، ارتفع هذا المؤشر بنسبة 0,5 في المائة، وفي الفترة 2022-2023، زادت الإعانات بنسبة 3,1 في المائة. وتقدر تكلفة زيادة الإعانات للأشخاص في سن العمل في الفترة 2022-2023 بما يعادل 2,6 مليار جنيه إسترليني.

77- وتحرص حكومة المملكة المتحدة على أن يكون العمل مجزياً، بما يسمح للأسر العاملة ذات الدخل المنخفض المستفيدة من الائتمان العام بالاحتفاظ بمقدار أكبر مما تكسبه عن طريق خفض معدل تناقص الائتمان العام من 63 في المائة إلى 55 في المائة وزيادة بدلات العمل المرتبطة بهذا الائتمان بمقدار 500 جنيه إسترليني سنوياً - ما يعني أن حوالي 1,7 مليون أسرة في المملكة المتحدة ستحتفظ بمبلغ متوسطه 1 000 جنيه إضافي في السنة.

78- ونشرت الحكومة الاسكتلندية ورابطة السلطات المحلية الاسكتلندية في آذار/مارس 2021 استراتيجية "إنهاء العوز معاً"⁽⁵⁴⁾. وتهدف الاستراتيجية إلى تحسين الدعم المقدم إلى الأشخاص المعرضين لخطر العوز لأنهم يخضعون لخطر عدم اللجوء إلى الأموال العامة. وتسترشد الاستراتيجية بمبادئ الوقاية والشراكة والتخصيص، وتحدد مجموعة من الإجراءات في مجالات الاحتياجات الأساسية؛ والمشورة؛ والمناصرة؛ والإدماج.

79- ويبين برنامج حكومة ويلز التزامها "بحماية خدماتنا المقدمة إلى الأشخاص الضعفاء وإعادة بنائها وتطويرها" وتحسين النتائج بالنسبة للأسر المعيشية ذات الدخل المنخفض. ويشمل ذلك مواصلة تقديم الدعم لبرنامج "بداية الإقلاع" الرائد⁽⁵⁵⁾؛ وتمويلًا إضافيًا لرعاية الأطفال حيثما يكون الوالدون منشغلين في التعليم والتدريب. وخصصت حكومة ويلز للفترة 2022-2023 مبلغ 3,9 ملايين جنيه إسترليني لدعم الإجراءات التي تعالج الأسباب الجذرية للعوز الغذائي وتعزز تدابير التصدي لانعدام الأمن الغذائي.

80- وفي 14 شباط/فبراير 2022، أعلنت حكومة ويلز عن حزمة من تدابير الدعم بقيمة تزيد عن 330 مليون جنيه إسترليني، لمساعدة أسر ويلز على إدارة أزمة تكلفة المعيشة. وسيساعد ذلك على تمويل مدفوعات تكلفة المعيشة لجميع الأسر المعيشية التي تتلقى الدعم في إطار خطة المجلس لخفض الضرائب. وسيضمن التمويل تمديد العمل لسنة أخرى في الشتاء المقبل بخطة دعم الوقود الشتوي، وهي حزمة تمويل بقيمة 51,7 مليون جنيه إسترليني هدفها مساعدة الأسر ذات الدخل المنخفض على مواجهة ضغوط تكاليف المعيشة في فصل الشتاء. ويأتي ذلك بالتزامن مع خطة التصدي لعوز الوقود في الفترة 2021-2035⁽⁵⁶⁾، التي نشرت في آذار/مارس 2021.

81- وستكون خطة ويلز للرفاه المالي⁽⁵⁷⁾، المخصصة لأكثر الفئات احتياجاً وضعفاً، محور جهود التنفيذ في الفترة 2021-2023. وأقرت مرحلة استعراض بين عامي 2023 و2024 لضمان أن تظل النواتج في الخطة مرنة ومناسبة طوال عمرها الافتراضي البالغ 10 سنوات.

82- وفي جري، حل دعم الدخل محل إعانات كثيرة كانت تدفع سابقاً عن طريق إدارات الولايات ونظام الأبرشية للرعاية الاجتماعية، وبات يقدم من موقع مركزي، باستخدام استمارة طلب واحدة وشرط إمكانات يستند إلى دخل الأسرة المعيشية. ودعم الدخل متاح للمقيمين الدائمين في الجزيرة. وبالإضافة إلى ذلك، ستؤدي أحدث زيادات للحد الأدنى للأجور، وقد دخلت حيز النفاذ اعتباراً من 1 كانون الثاني/يناير 2022، إلى ارتفاع معدلات الحد الأدنى للأجور من 8,32 جنيهات إسترلينية إلى 9,22 جنيهات إسترلينية. وأخيراً، سيجري منتدى العمالة استعراضاً أساسياً لإطار قانون العمل، بتركيز خاص على مستوى حماية الموظفين لضمان معاملة الموظفين معاملة عادلة وملائمة، واستعراضاً لتشغيل العقود المغفلة الساعات.

83- وفي عام 2018، عدلت غيرنزي نظام الرعاية الاجتماعية الخاص بها، بما في ذلك الاستعاضة عن نظام الإعانات التكميلية ونظام خصوم الإجراءات بنظام دعم الدخل. وعلى صعيد آخر، وافق برلمان غيرنزي على خطة متوسطة الأجل لزيادة معدل الحد الأدنى للأجور إلى 60 في المائة من متوسط الدخل (على أساس أسبوع عمل مدته 40 ساعة) على مدى خمس سنوات.

التخفيف من آثار الفقر على الأطفال

84- إن المملكة المتحدة ملتزمة تمام الالتزام بحماية الأطفال من آثار الفقر، وقد نفذت سياسات مختلفة لمكافحتها وتيسير تغيير الأوضاع الاجتماعية لدى أكثر الأسر حرماناً. ففي إنكلترا على سبيل المثال، يوجد حالياً نحو 1,7 مليون تلميذ مؤهلون للحصول على وجبات مدرسية مجانية بموجب المعايير القائمة على الإعانات، مما يوفر للعائلات حوالي 400 جنيه إسترليني سنوياً. كما تستثمر الحكومة أكثر من 200 مليون جنيه إسترليني سنوياً على مدى السنوات الثلاث المقبلة في برنامج أنشطة العطلات والغذاء - الذي يوفر أماكن مجانية في نوادي العطلات المدرسية مع أنشطة تربية ووجبات صحية للأطفال الذين يتلقون وجبات مدرسية مجانية. وتوفر حكومة المملكة المتحدة مجموعة من أشكال الدعم المالي للطلاب في إنكلترا بالإضافة إلى وجبات مجانية، لتمكينهم من المشاركة والبقاء في التعليم الإضافي، بما في ذلك المنح الدراسية الرامية إلى المساعدة على تحمل تكاليف السفر والكتب والمعدات، بالإضافة إلى دعم تكاليف رعاية الأطفال وتكاليف الإقامة.

85- ويتلقى تلاميذ المدارس المنحدرون من أوساط محرومة اقتصادياً في إنكلترا تمويلاً إضافياً من خلال التمويل المدرسي الأساسي، لمساعدة المدارس على رفع مستويات تحصيلهم ودعم تغيير الأوضاع الاجتماعية. وفي سنة 2022-2023، يتلقى كل تلميذ محروم اقتصادياً ما يقرب من 2 000 جنيه إسترليني من التمويل الإضافي. وتقدم الحكومة أيضاً للمؤسسات تمويلًا "خاصاً بالمحرومين" من خلال آلية التمويل الوطنية لاجتذاب الطلاب المحرومين الذين تتراوح أعمارهم بين 16 سنة و19 سنة والاحتفاظ بهم ودعمهم.

86- وفي ويلز، يوفر التدبير الخاص بالأطفال والأسر (ويلز) لعام 2010 الإطار التشريعي لمكافحة فقر الأطفال. وهو يفرض على وزراء ويلز وهيئاتها العامة المعنية واجباً بنشر استراتيجية تتعلق بفقر الأطفال وتحدد أهداف التصدي لفقر الأطفال والإجراءات التي ستتخذ لتحقيق الأهداف. وتتمثل أهداف استراتيجية فقر الأطفال لعام 2015 في خفض عدد الأطفال الذين يعيشون في أسر عاطلة عن العمل، وزيادة مهارات الآباء والشباب، والحد من أوجه عدم المساواة في التعليم والصحة والنتائج الاقتصادية، وتعزيز قوة الاقتصاد وسوق العمل، واتخاذ إجراءات من أجل زيادة دخل الأسرة.

87- وفي اسكتلندا، يجسد قانون فقر الأطفال (اسكتلندا) لعام 2017⁽⁵⁸⁾ طموح الحكومة الاسكتلندية فيما يتعلق بالتصدي لفقر الأطفال، إذ يقتضي من الوزراء نشر خطط تنفيذ مكافحة فقر الأطفال⁽⁵⁹⁾، التي تحدد الإجراءات اللازمة لدفع التقدم نحو الأهداف المحددة. كما يلزم القانون وزراء اسكتلندا بنشر تقارير مرحلية سنوية عن تحقيق الأهداف المتصلة بفقر الأطفال وتطبيق خطة التنفيذ. ويبرز أحدث تقرير سنوي أن الحكومة الاسكتلندية استثمرت حوالي 2,5 مليار جنيه إسترليني لدعم الأسر ذات الدخل المنخفض في الفترة 2020-2021⁽⁶⁰⁾. وقدمت الحكومة الاسكتلندية أيضاً مجموعة واسعة من أشكال الدعم الإضافي لحماية الأفراد والمجتمعات المحلية، بما في ذلك توسيع نطاق توفير الوجبات المدرسية المجانية ليشمل جميع الأطفال خلال السنة الدراسية وتوفير التمويل بدلاً من الوجبات المدرسية المجانية خلال العطلات المدرسية للأسر المؤهلة للحصول على الإعانات.

88- وأعيد توجيه الوفورات الناتجة عن التغييرات في نظام إعانات غيرنزي لتمويل خدمات محددة للأطفال، بما في ذلك استشارات الطبيب العام والمرضات المدعومة وزيارات قسم الطوارئ وفحص أسنان سنوي مجاني.

هاء - حقوق الطفل

اتفاقية حقوق الطفل

89- تؤيد حكومة المملكة المتحدة بقوة المبادئ المنصوص عليها في اتفاقية حقوق الطفل. وينفذ القانون المحلي الحالي للمملكة المتحدة اتفاقية حقوق الطفل ويحمي حقوقه. وقد عملنا على تقوية التشريعات الأولية وتعزيزها، مثل قانوني الطفل لعامي 1989 و2004، والتشريعات الثانوية والإرشادات القانونية، من أجل تعزيز رفاه الأطفال. وتفرض المادة 11 من قانون عام 2004 واجبات على مجموعة من المنظمات، بما في ذلك السلطات المحلية والشرطة والخدمات الصحية، لضمان أداء مهامها فيما يتعلق بضرورة حماية رفاه الأطفال. ويتطلب التوجيه القانوني لمديري خدمات الأطفال من هؤلاء المديرين مراعاة المبادئ العامة لاتفاقية حقوق الطفل وضمان مشاركة الأطفال والشباب في تطوير الخدمات المحلية وتقديمها.

90- ويتطلب قانون الأطفال والشباب (اسكتلندا) لعام 2014⁽⁶¹⁾ من الوزراء تقديم تقرير إلى البرلمان الاسكتلندي كل ثلاث سنوات عن التقدم المحرز في إنفاذ مبادئ اتفاقية حقوق الطفل وخططهم لفترة السنوات الثلاث اللاحقة. وتشمل خطة العمل الأخيرة⁽⁶²⁾ بناء قدرات السلطات العامة على اتباع نهج قائم

على حقوق الطفل في تصميم الخدمات وتقديمها وضمان أطّلاع المجتمع الاسكتلندي ككل على اتفاقية حقوق الطفل وفهمه محتواها.

التصدي لاستغلال الأطفال وإيذائهم

91- تلتزم حكومة المملكة المتحدة التزاماً راسخاً بالتصدي لجميع أشكال استغلال الأطفال والاعتداء عليهم جنسياً. ويستند نهجنا في التصدي لهذا الخطر المعقد والمتطور إلى استراتيجية الحكومة للتصدي للاعتداء الجنسي على الأطفال⁽⁶³⁾، التي تركز على دعم المهنيين في الخطوط الأمامية في ميادين التعليم والرعاية الاجتماعية والصحة، والعمل مع الشركاء من قطاعي الصناعة وإنفاذ القانون ونظام العدالة الجنائية بصورة أعم في سبيل مواجهة الاعتداء الجنسي على الأطفال، وتسليم الجناة إلى العدالة، وتقديم الدعم للضحايا والناجين.

92- وفي إنكلترا، مولت حكومة المملكة المتحدة في الفترة 2019-2022 برنامجاً لدعم التصدي لاستغلال الأطفال قيمته مليوني جنيه إسترليني، بهدف تحسين الاستجابات الاستراتيجية المحلية إلى الأضرار التي تحدث خارج المنزل بما في ذلك استغلال الأطفال الجنسي والإجرامي. وفي الفترة 2021-2022، خصص صندوق التعافي الإقليمي من جائحة كوفيد 1,5 مليون جنيه إسترليني لدعم سبع مناطق في تجربة نهج جديدة لحماية المراهقين من استغلال الأطفال الإجرامي.

93- وفي 1 أيلول/سبتمبر 2020، جعلت حكومة المملكة المتحدة تعليم العلاقات والتربية الجنسية والصحة مواد إلزامية لجميع المدارس. ويركز منهج تعليم العلاقات والتربية الجنسية والصحة الجديد تركيزاً واضحاً على العلاقات الصحية والمحترمة وضمان فهم التلاميذ مواضيع مثل الاستمالة والاستغلال الجنسي والإيذاء المنزلي، بما في ذلك السلوك القسري والتحكمي.

94- وتعتبر المملكة المتحدة رائدة على الصعيد العالمي في التصدي لاستغلال الأطفال والاعتداء عليهم جنسياً، وتواصل التعاون الوثيق مع الشركاء الدوليين لوضع معايير عالمية مشتركة وبناء القدرات الدولية على مكافحة هذا الخطر. ويشمل ذلك التصديق في عام 2018 على اتفاقية مجلس أوروبا بشأن حماية الأطفال من الاستغلال والاعتداء الجنسيين (اتفاقية لانزاروت).

95- وحظرت اسكتلندا وويلز استخدام أي شكل من أشكال العقاب البدني للأطفال، ومنذ نيسان/أبريل 2020، حظرت جرزي صفع الأطفال.

96- وفي جزيرة مان، أنشأ قانون الحماية لعام 2018 مجلس حماية لدعم حماية الأطفال والكبار الضعفاء وجعل من هذه الحماية واجباً.

97- وفي أنغيا، حدثت تطورات عديدة في تعزيز حقوق الطفل، بما في ذلك إقرار تشريعات مثل إجراء حماية الطفل المعتمد في عام 2018⁽⁶⁴⁾. وفي جزر بيتكيرن، خلص استعراض أجري في عام 2017 لممارسات حماية الطفل إلى حدوث تحسن كبير في مستوى وعي أفراد المجتمع بالشواغل المتعلقة بسلامة الطفل.

واو- ميادين حقوق الإنسان الأخرى

تدريب الموظفين العموميين في مجال حقوق الإنسان

98- ينص قانون المدعين العامين للتاج على أنه "يجب على المدعين العامين تطبيق مبادئ الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان ... في كل مرحلة من مراحل القضية". وتُنشر التوجيهات القانونية على الإنترنت

لمساعدة المدعين العامين للتاج في تطبيق هذا القانون عند ممارسة السلطة التقديرية للدعاء العام في اتخاذ قراراتهم. وتضمن التوجيهات إنصاف القرارات وشفافيتها واتساقها. وقد صيغت وفقاً للالتزامات الدولية والوطنية الملقاة على عاتق دائرة الادعاء العام للتاج البريطاني في إنكلترا بوصفها سلطة عامة. وتطبق التوجيهات أيضاً الأحكام ذات الصلة من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان وتستخدم لإرشاد التدريب المقدم إلى المدعين العامين واستكمالها.

99- وتضع كلية الشرطة وتتعهد معايير تدريب الشرطة، وقد نشرت مدونة أخلاقيات المهنة في عام 2014⁽⁶⁵⁾، وهي تتضمن المساواة والتنوع من بين معايير السلوك المهني للشرطة. ويجري حالياً تحديث المدونة. ويشمل التدريب الأساسي الذي تقدمه الكلية إلى جميع الوافدين إلى دائرة الشرطة تغطية كبيرة لأخلاقيات الشرطة وشؤون المساواة. وقد مولت حكومة المملكة المتحدة كلية الشرطة لإنشاء مركز وطني لقيادة الشرطة بهدف وضع إطار ومعايير مهنية قوية لقيادة الشرطة على جميع المستويات.

100- وفي اسكتلندا، أنشئ، بناء على التوصيات الواردة في وثيقة حفظ النظام المعنونة "معالجة الشكاوى والتحقيقات ومساائل سوء السلوك: استعراض مستقل"⁽⁶⁶⁾، مجلس للرقابة الاستراتيجية هدفة تميم المساواة والتنوع والشمول في جميع جوانب التخطيط والتنفيذ عمل في شرطة اسكتلندا. ويضمن المجلس أيضاً الوفاء بالالتزامات القانونية لشرطة اسكتلندا بموجب قانون المساواة لعام 2010. وأنشئ أيضاً فريق مراجعة مستقل لدعم شرطة اسكتلندا في إجراء تحسين مستدام لنتائج المساواة والتنوع والشمول على نطاق الدائرة ككل. ومن المتوقع أن يصدر في أيلول/سبتمبر 2022 تقرير الاستنتاجات والتقدم المحرز نحو تحقيق النتائج.

101- ويوفر التدريب في مجال حقوق الإنسان لموظفي الخدمة المدنية والموظفين العموميين في جزر كايمان منذ عام 2012، ويغطي مواضيع مثل المساواة وعدم التمييز، وحظر التعذيب، وحقوق الطفل.

حقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب

102- لا تزال حكومة المملكة المتحدة تعتبر تشريعاتها وتدابيرها المتعلقة بالإرهاب ممتثلة لالتزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان. وتلتزم المملكة المتحدة بضمان استمرار تطبيق إطارها التشريعي لمكافحة الإرهاب على جميع أفراد الجمهور بغض النظر عن عرقهم أو أصلهم الإثني أو دينهم، دون استهداف الأفراد أو الجماعات على هذا الأساس. وعلى سبيل المثال، نُشر بيان المساواة⁽⁶⁷⁾ الخاص بقانون مكافحة الإرهاب وإصدار الأحكام لعام 2021، وقد أخذ في الاعتبار الآثار المحتملة للمقترحات وفقاً للخصائص التسع المحمية بموجب قانون المساواة لعام 2010⁽⁶⁸⁾. وخلص إلى أنه من غير المرجح أن تسفر التدابير المنصوص عليها عن تمييز غير مباشر لأنها لا تضع الأشخاص ذوي الخصائص المحمية في وضع غير ملائم على نحو مفرط.

103- ولدى حكومة المملكة المتحدة آليات مختلفة يجري من خلالها استعراض تطبيق تشريعات مكافحة الإرهاب وأثرها. وتخضع التشريعات الأساسية في برلمان المملكة المتحدة للتدقيق المستمر بعد التشريع، لتحليل أثر القوانين في الممارسة العملية منذ دخولها حيز التنفيذ. وعلى سبيل المثال، نشرت حكومة المملكة المتحدة في عام 2021 مذكرة⁽⁶⁹⁾ موجهة إلى اللجنة المختارة للشؤون الداخلية بشأن تدقيق قانون مكافحة الإرهاب والأمن لعام 2015 في مرحلة ما بعد التشريع. زد على ذلك أن حكومة المملكة المتحدة ملزمة بموجب قانون الإرهاب لعام 2006 بتعيين مراجع(ة) مستقل(ة) لتشريعات الإرهاب، وهو حالياً مستشار الملكة جوناثان هول، لضمان أن تكون تشريعات مكافحة الإرهاب فعالة وعادلة ومتناسبة. ويساعد هذا الأمر على توفير الشفافية، وإثراء النقاش العام والسياسي، والحفاظ على ثقة الجمهور والبرلمان في ممارسة سلطات مكافحة الإرهاب. ويمكن للمراجع، في أداء واجباته، الوصول الكامل إلى المعلومات الحكومية الحساسة للغاية المتعلقة بمكافحة الإرهاب والموظفين والشركاء التنفيذيين العاملين في

هذا المجال. ويتعين على الحكومة أن تنشر التقارير والتوصيات السنوية للمراجع المستقل وأن تعرضها على البرلمان وأن تقدم رداً حكومياً كاملاً عليها. وذكر المراجع المستقل، في تقريره السنوي عن قانون الإرهاب في عام 2019، أن "تقييمه العام هو أن التشريعات مفهوم جيداً، ومنفذة بضمير"⁽⁷⁰⁾.

الاستجابة إلى جائحة كوفيد-19

104- وضعت حكومة المملكة المتحدة، استجابة إلى جائحة كوفيد-19، مجموعة متنوعة من التدابير لحماية الأرواح وسبل العيش. وحيثما كانت جوانب الاستجابة تتعلق بالمسائل الحصرية، كانت استجابة الحكومة شاملة للمملكة المتحدة بأسرها، وحيثما كانت تتعلق بالمسائل المفوضة كانت استجابة حكومة المملكة المتحدة محصورة في إنكلترا، بينما تولت الإدارات المفوضة المسؤولية تلك الجوانب في اسكتلندا وويلز وأيرلندا الشمالية. وعملت حكومة المملكة المتحدة والإدارات المفوضة معاً على نحو وثيق طوال فترة الاستجابة من أجل تيسير التدخل المنسق حيثما أمكن.

105- وقادت حكومة المملكة المتحدة شراء لقاحات كوفيد للمملكة المتحدة بأكملها، وعملت عن كثب مع الإدارات المفوضة من أجل تسليم اللقاح في اسكتلندا وويلز وأيرلندا الشمالية. وفي إنكلترا، قُدم التلقيح ضد كوفيد-19 مع مراعاة صريحة للتخفيف من أوجه عدم المساواة، مثل توفير التلقيح دون اشتراط رقم الاشتراك في منظومة الصحة الوطنية للمتشردين واللاجئين. واتخذت حكومة المملكة المتحدة، في إطار جهودها الرامية إلى مكافحة الفوارق في النتائج لدى الأقليات العرقية أثناء الجائحة، عدداً من الخطوات في سبيل رفع معدلات التلقيح في صفوف هذه المجموعات، بما في ذلك استثمار أكثر من 46 مليون جنيه إسترليني في تكوين جيش وطني من سفراء التلقيح ومناصري التلقيح المجتمعيين لمساعدة 60 سلطة محلية سجلت فيها أقل معدلات الاستيعاب⁽⁷¹⁾. وكان هذا جزءاً من استعراض أعم لتأثير كوفيد-19 غير المتناسب في الأقليات العرقية بقيادة وزيرة المساواة، النائبة كيمي بادنوك. وحسنت التقارير الأربعة الصادرة عن هذا الاستعراض، والمستندة إلى بحوث حائزة على جوائز، فهم الحكومة لعوامل الخطر الرئيسية المساهمة في هذه الفوارق، وساعدت في تشكيل استجابة الحكومة.

106- وفي إنكلترا، حاولت حكومة المملكة المتحدة تقليل آثار الجائحة على الأطفال إلى أقصى حد ممكن. فعلى سبيل المثال، وُفر أكثر من 1,95 مليون حاسوب محمول وجهاز لوحي للأطفال والشباب المحرومين في إطار استثمار حكومي بقيمة 520 مليون جنيه إسترليني لدعم الحصول على التعليم من بعد وخدمات الرعاية الاجتماعية عبر الإنترنت. كما قدمت حكومة المملكة المتحدة الدعم إلى أكثر من 130 000 عائلة في إنكلترا لضمان الاتصال بالإنترنت عن طريق رفع مستوى البيانات المتنقلة وأجهزة التوجيه اللاسلكية من الجيل الرابع. وشمل ذلك شراكة مع مشغلي شبكات الهاتف المحمول الرائدة في المملكة المتحدة لتوفير بيانات مجانية لمساعدة أكثر من 33 000 من الأطفال المحرومين على الاتصال بالإنترنت وتوفير أكثر من 100 000 جهاز توجيه لاسلكي من الجيل الرابع لتلاميذ ليس لديهم اتصال بالإنترنت في منازلهم. ووفر التمويل أيضاً لدعم المدارس ومقدمي خدمات التعليم الإضافي في إنكلترا من أجل إتاحة الوصول إلى الإنترنت للتلاميذ المحرومين الذين تعطل تعليمهم الحضور بسبب الجائحة.

107- ومنذ بداية جائحة كوفيد-19، خصصت حكومة المملكة المتحدة أكثر من 180 مليون جنيه إسترليني لبرامج التعافي من أجل تحسين تعليم اللغة المبكر وتدريب موظفي فصول التعليم المبكر في إنكلترا، بما في ذلك تدريب المهنيين على دعم الوالدين في التعلم المنزلي. وقد تعطل إلى حد كبير تقدم برنامج "منحة التلميذ"، وهو برنامج يهدف إلى التصدي للتحديات التي يواجهها التلاميذ المحرومون وتحسين تحصيلهم في المدرسة. ولمعالجة ذلك، أصدرت الحكومة منحة التعافي، وهي منحة جديدة بقيمة تزيد عن 300 مليون جنيه إسترليني تصرف مرة واحدة لفائدة المدارس الممولة من الدولة في

الفترة 2021-2022 بغية مساعدة المدارس على دعم التلاميذ الأكثر حرماناً. وأعلنت الحكومة عن تخصيص مليار جنيه إسترليني إضافي لمنحة التعافي في سنتي 2022-2023 و 2023-2024.

إنجازات أخرى

108- تنفذ حكومة المملكة المتحدة أكبر برنامج للتدراك في تاريخ منظومة الصحة الوطنية، بحيث يمكن للجميع الحصول على الرعاية التي يستحقونها. وستجمع ضريبة الرعاية الصحية والاجتماعية الجديدة، إلى جانب زيادة معدلات ضريبة الأرباح، حوالي 13 مليار جنيه إسترليني سنوياً للإنفاق على الرعاية الصحية والاجتماعية في جميع أنحاء المملكة المتحدة. ويعني التمويل من الضريبة، بالإضافة إلى التسوية التاريخية الطويلة الأجل المعلنة في عام 2018 للانضمام إلى منظومة الصحة الوطنية، أن ميزانية موارد المنظومة في إنكلترا سترتفع إلى 162,6 مليار جنيه إسترليني في سنة 2024-2025، بعد أن كانت تساوي 123,7 مليار جنيه إسترليني في سنة 2019-2020.

109- كما ترمع الحكومة إنفاق أكثر من 8 مليارات جنيه إسترليني في فترة السنوات الثلاث الممتدة من سنة 2022-2023 إلى سنة 2024-2025 لدعم التدراك الاختياري في الانضمام إلى منظومة الصحة الوطنية، كما التزمت باستثمار 5,9 مليارات جنيه إسترليني في رأس مال المنظومة على مدى ثلاث سنوات، لتوفير أسرة ومعدات وتكنولوجيات جديدة.

Notes

- 1 <https://docstore.ohchr.org/SelfServices/FilesHandler.ashx?enc=6QkG1d%2fPPRiCAqhKb7yhsMvZSwVG0032ehxbx5k17IG2fsiFxBWzM3NdiZeN5Ma9idf1nG1tL92US2htWaTh8WYZpMHNIYkJPQM0Kt8BXkeltO22JG3Ldp0sj%2bvj6>
- 2 The UK's response to the Subcommittee on the Prevention of Torture and Other Cruel Inhuman or Degrading Treatment or Punishment's visit report from October 2020. (publishing.service.gov.uk)
- 3 CRC extension CN.522.2020-Eng.pdf (un.org)
CRC OP Armed Conflict extension CN.523.2020-Eng.pdf (un.org)
CRC OP Sale of Children extension CN.524.2020-Eng.pdf (un.org)
- 4 P.63/2017: United Nations Convention on the Rights of the Child: compliance of draft Laws and training of States of Jersey employees.
- 5 <https://www.gov.uk/government/publications/bill-of-rights-bill-documents>
- 6 <https://www.gov.uk/government/publications/hate-crime-action-plan-2016>
- 7 Tackling Prejudice and Building Connected Communities Action Group - gov.scot (www.gov.scot).
- 8 <https://www.legislation.gov.uk/asp/2021/14/contents/enacted>
- 9 <https://gov.wales/hate-hurts-wales>
- 10 Ethnicity facts and figures – GOV.UK (ethnicity-facts-figures.service.gov.uk).
- 11 Commission on Race and Ethnic Disparities – Commission on Race and Ethnic Disparities: The Report – March 2021 (publishing.service.gov.uk).
- 12 <https://www.gov.uk/government/publications/inclusive-britain-action-plan-government-response-to-the-commission-on-race-and-ethnic-disparities>
- 13 <https://www.gov.scot/publications/race-equality-framework-scotland-2016-2030/>
- 14 <https://www.gov.scot/publications/race-equality-action-plan-final-report/>
- 15 <https://www.gov.scot/publications/immediate-priorities-plan-race-equality-scotland/>
- 16 <https://gov.wales/anti-racist-wales-action-plan>
- 17 Delivering for today, investing for tomorrow: the Government's programme for Scotland 2018-2019 – gov.scot (www.gov.scot).
- 18 Up to £2m funding for Women Returners Programme | Skills Development Scotland.
- 19 <https://www.gov.scot/publications/fairer-scotland-women-gender-pay-gap-action-plan/>
- 20 <https://www.gov.scot/publications/gender-pay-gap-action-plan-annual-report/>
- 21 UK strategy: safeguarding against sexual exploitation and abuse and sexual harassment within the aid sector – GOV.UK (www.gov.uk).
- 22 <https://www.gov.scot/groups/misogyny-and-criminal-justice-in-scotland-working-group/>
- 23 Misogyny and Criminal Justice Working Group recommendations: response – gov.scot (www.gov.scot).
- 24 <https://gov.wales/sites/default/files/publications/2019-06/national-strategy-2016-to-2021.pdf>
- 25 [gen-ld11671-e.pdf \(senedd.wales\).](https://gov.wales/sites/default/files/publications/2019-06/national-strategy-2016-to-2021.pdf)

- 26 [Results of the ‘Women’s Health – Let’s talk about it’ survey – GOV.UK \(www.gov.uk\).](#)
- 27 <https://www.gov.scot/publications/womens-health-plan/>
- 28 [CEDAW/C/OP.8/GBR/1 \(ohchr.org\).](#)
- 29 [Disability Confident employer scheme – GOV.UK \(www.gov.uk\).](#)
- 30 [Shaping future support: the health and disability green paper – GOV.UK \(www.gov.uk\).](#)
- 31 [Disability and Inclusion - States of Guernsey \(gov.gg\).](#)
- 32 [Supporting disabled people after COVID-19: How COVID-19 has affected disabled people in Wales and what Welsh Government are doing to support them.](#)
- 33 <https://www.gov.scot/publications/learning-intellectual-disability-autism-towards-transformation/>
- 34 [Northern Ireland \(Executive Formation etc\) Act 2019 \(legislation.gov.uk\).](#)
- 35 [The Marriage \(Same-sex Couples\) and Civil Partnership \(Opposite-sex Couples\) \(Northern Ireland\) Regulations 2019 \(legislation.gov.uk\).](#)
- 36 [The Marriage and Civil Partnership \(Northern Ireland\) \(No. 2\) Regulations 2020 \(legislation.gov.uk\).](#)
- 37 [Same-Sex Marriage \(Guernsey\) Law, 2016 \(Consolidated text\) \(guernseylegalresources.gg\).](#)
- 38 [UK National Action Plan on implementing the UN Guiding Principles on Business and Human Rights: progress update, May 2020 – GOV.UK \(www.gov.uk\).](#)
- 39 <https://www.gov.uk/government/collections/overseas-business-risk>
- 40 [Written statements – Written questions, answers and statements – UK Parliament.](#)
- 41 <https://questions-statements.parliament.uk/written-statements/detail/2021-12-08/hcws449>
- 42 [Military End-Use control refer to export of otherwise non-controlled items which are intended for use as components in, or production equipment for, military equipment in an embargoed destination.](#)
- 43 <https://www.gov.uk/government/news/g7-trade-ministers-statement-on-forced-labour-annex-a>
- 44 [UK Government Modern Slavery Statement \(publishing.service.gov.uk\)](#)
- 45 [Modern Slavery Act 2015 \(legislation.gov.uk\).](#)
- 46 [Find modern slavery statements – GOV.UK \(modern-slavery-statement-registry.service.gov.uk\).](#)
- 47 [The Listener scheme | How we can help | Samaritans.](#)
- 48 <https://www.prisonsinspectoratescotland.gov.uk/standards>
- 49 <http://www.sps.gov.uk/Corporate/Publications/Publication-8014.aspx>
- 50 <https://www.gov.uk/government/publications/service-justice-system-review>
- 51 <https://www.gov.uk/government/publications/sir-richard-henriques-review-report-on-strengthening-the-service-justice-system>
- 52 <https://www.gov.uk/government/publications/devolved-administration-funding-and-the-barnett-formula/devolved-administration-funding-and-the-barnett-formula>
- 53 [Social Security Administration Act 1992 \(legislation.gov.uk\).](#)
- 54 <https://www.gov.scot/publications/ending-destitution-together/>
- 55 [Flying Start Health Programme Guidance \(gov.wales\)](#)
- 56 [Tackling fuel poverty 2021 to 2035 \[HTML\] | GOV.WALES.](#)
- 57 [Delivery Plan for Wales | The Money and Pensions Service.](#)
- 58 <https://www.legislation.gov.uk/asp/2017/6/contents/enacted>
- 59 <https://www.gov.scot/publications/child-chance-tackling-child-poverty-delivery-plan-2018-22/>
- 60 <https://www.gov.scot/publications/tackling-child-poverty-third-year-progress-report-2020-2021/>
- 61 <https://www.legislation.gov.uk/asp/2014/8/contents/enacted>
- 62 <https://www.gov.scot/publications/progressing-human-rights-children-scotland-action-plan-2021-2024/>
- 63 [Tackling Child Sexual Abuse Strategy 2021 \(publishing.service.gov.uk\).](#)
- 64 [PART I \(cepal.org\).](#)
- 65 [code_of_ethics.pdf \(college.police.uk\).](#)
- 66 [Policing – complaints handling, investigations and misconduct issues: independent review – gov.scot \(www.gov.scot\).](#)
- 67 [cts-equality-statement.pdf \(publishing.service.gov.uk\).](#)
- 68 [Equality Act 2010 \(legislation.gov.uk\).](#)
- 69 [Memorandum to the Home Affairs Committee \(publishing.service.gov.uk\).](#)
- 70 [The Terrorism Acts in 2019 – GOV.UK \(www.gov.uk\).](#)
- 71 [Community Champions to give COVID-19 vaccine advice and boost take up – GOV.UK \(www.gov.uk\).](#)